

ركائز بناء السياسة التربوية المقترحة في العراق وتحديد أهداف التعليم العالي

أ. م. د. عبد الكريم محسن الزهيري
قسم العلوم التربوية والنفسية / كلية التربية / جامعة الأنبار

الخبير اللغوي

د.

أهمية البحث والحاجة إليه :

إن للتربية شأن كبير في بناء المجتمعات وبناء الأفراد، وعليه فإن التربية لم تؤد واجبها في هذا الشأن ما لم تتوفر شروط معينة تساهم في تسهيل عملية التغيير الإيجابي في بناء المجتمعات. وبما أن التربية أداة مهمة من أدوات البناء الحضاري وعامل أساس في إحداث التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم لما لها من دور كبير في عملية إعداد القوى البشرية والمؤهلة للقيام بهذه التغيرات، كما أن مهمتها أصبحت كبيرة جداً بسبب التغيرات والتطور المستمرين في عالم تتسع فيه الأفكار وتتفجر فيه المعارف بسرعة مذهلة (١٠: ص ٢).

وأن نجاح كل عمل بوجه عام يتوقف على القائمين به وعلى مدى إخلاصهم وكفائتهم في أداء الأدوار الموكلة إليهم، وعليه لابد من تقويم هذه الأهداف التربوية والذي من خلاله كوسيلة يمكن التعرف على مدى فاعلية الوسائل والبرامج التي حددت من خلالها هذه الأهداف، فالعودة إلى معرفة آراء ووجهات النظر للعاملين في المجال التربوي كونهم الفئة الأكثر احتكاكاً وإطلاعاً في تحقيق الأهداف.

فالتربية عملية نمو مستمرة تهدف إلى مساعدة المتعلم وعلى التكيف والتفاعل على بيئته ليكون عنصراً فاعلاً في الحياة الإنسانية يسهم في تقدم مجتمعه من خلال الدور الذي يؤديه (٨: ص ٢٦).

أن تحقيق الأهداف السامية والنبيلة للمجتمع لا يتم بمعزل عن القيادة الإدارية المدركة لدورها في هذا المجال الحيوي، فقد أصبحت الإدارة من العمليات المهمة في بناء المجتمعات الحديثة وأخذت أهميتها تتزايد يوماً بعد يوم بسبب زيادة النشاطات التربوية واتساعه وتنوعه من حيث الاختصاصات.

فالتطورات التقنية والتغيرات الكثيرة في تشكيل الإدارة وأساليبها جعل القائمين أن يواجهوا هذه التحديات والنظم البشرية والعلاقات الإنسانية وتعقيداتها (١٤: ص ٣٥).

إن القادة في المجال التربوي لا تقتصر أعمالهم في تحديد الأهداف ودور التنظيم فقط وإنما يحاولون إيجاد التماسك بين أعضاء الجماعة ويؤكدون التعاون المشترك لتحقيق الأهداف التربوية، والقدرة التربوية والإدارية تتولد من المعرفة والمهارة وتتأثر بالتعليم والخبرة والتدريب والاستعداد الشخصي للأفراد، فالتأكد التربوي يستطيع أن يكون ناجحاً إذا تذكر حقيقة بسيطة واحدة وهي أن المرؤوسين يشعرون بالسعادة ومستعدين للعمل بشكل أفضل إذا اعتقدوا أن رئيسهم مهتم بهم بصدق كأفراد، وأنه مستعد لحماية مصالحهم،

وإذا وجد هذا القائد الإخلاص والثقة لدى مجموعته فهو لا يحتاج إلا إلى القليل من الجهد للتأثير فيهم (١٦: ص ٤٢).

وإيماناً بأهمية التربية ودورها في إعداد الفرد للحياة العام خلال ممارسته لأنشطتها المختلفة فقد أولت الوزارة اهتماماً كبيراً ومتزايداً للقطاع التربوي الذي يرمي إلى بناء أجيال بنيت على أسس ديمقراطية وعلمية وقادرة على إجراء تغييرات اجتماعية واقتصادية والتي تطمح الوزارة إلى تحقيقها (٦: ص ١٥).

لقد اهتم الكثير من المفكرين والمربين من العرب والمسلمين بالتعلم والتزود بالعلوم والبحث عن حقيقة الأشياء عن طريق التقصي والعمل، وقد عدّ ابن خلدون العمل ضرورة من ضروريات الحياة وقيمة بشرية لا بد من القول: إن التعلم صفة تتطلب حذفاً وقواعد معينة لكي يكون حسن ومتناسقاً ومتقناً متسماً بالإخلاص وهو معيار في بناء الإنسان والحضارة (٣: ص ٢٤).

من هنا تبرز أهمية التربية وما تقوم بها من دور بارز في مجابهة تلك التطورات التي يشدها المجتمع في المجالات كافة.

لقد عدّ الكثير من المفكرين والمصلحين بان التربية هي من أهم الوسائل في إصلاح المجتمع وتحقيق أهدافه في التقدم والتطور ونشر أفكارهم ومبادئهم ومحاربة التخلف فلا شك أن تلك الأفكار والآراء لم تنضج في أذهان أصحابها إلا نتيجة لتأملاتهم ودراساتهم لظروف مجتمعاتهم والتعرف عن قرب ما تعانيه تلك المجتمعات من الآلام وما تحلم به من آمال (٥: ص ٤).

وهناك اتجاهاً جديداً في المناهج يمزج كلاً من الدراسة النظرية مع الخبرة العملية في أساليب التدريس، بحيث يكتسب الدارسون عبء طريق الممارسة العملية احتراماً للعمل والعامل وتقديراً للإنتاج بأنواعه المختلفة يدوي وفني وعلمي من أجل نمو ميول الدارسين وتزويدهم بالمهارات المختلفة التي تساعد على ممارسة النشاطات التربوية والاجتماعية فيكتسبون العلم مادة وطريقة (١: ص ١٨).

فالدول المتقدمة والنامية تعمل على تطوير التعليم العام بحيث تجمع بين الدراسة النظرية والعملية وبذلك يلتقي الجميع عند هدف واحد هو أن يكون التعليم للحياة بحيث تكون المدارس بيئة خصبة تساعد الطلبة على التعرف على ميولهم واستعداداتهم ليتحققوا بالتعليم الثانوي المناسب لهم، فتنوع التعليم يعد ضرورة مهمة يحقق أهدافاً تربوية واجتماعية.

لذا فقد أصبح من الضروري إعادة النظر في فلسفة التعليم بصورة عامة والتعليم الجامعي بصورة خاصة وتحديد أهدافه ومناهجه عن طريق تنويعه لتلبية حاجات المجتمع ومتطلباته من القوى البشرية المؤهلة لكي يستطيع مسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يسود العالم (١٥: ص ١٢٨).

وبما أن العراق جزء من الوطن العربي والأمة الإسلامية فإنه كان ولا يزال واسع العطاء، إذ يزخر بوجود مفكرين عظماء وإجلاء كان لهم دور كبير في تطور الفكر التربوي وبلورة الآراء التربوية والكشف عن جانباً مهماً من تراث علماء الأمة العربية والإسلامية وبيان شخصيتها القومية واعتزازهم باللغة العربية، كونها لغة القرآن الكريم، فقد وقف الكثير من هؤلاء المفكرين بالمرصاد لقوى الاستعمار والغزو الثقافي الغربي التي

سعت إلى إطماس الفكر التربوي العربي الإسلامي ولغته العربية، فوقفوا وحاربوا بأفكارهم وإخلاصهم كل هذه الأشكال من الغزو (١١: ص ١٥).

إن تعرض أنظمتنا التربوية للتيارات والاتجاهات الفكرية الوافدة من الغرب تجعلها تعيش مرحلة خطيرة من مراحل تطورها التاريخي، فهذه التيارات والاتجاهات تستقطب ببريقها كثيراً من الأذهان، وكان لا بد لهذا الغزو الفكري أن يثير جدلاً عريضاً بين المفكرين في المجتمع العربي الإسلامي (١٢: ص ٣٢). لقد كان للحضارة العربية الإسلامية الدور المهم في تقدم الحضارة الغربية، حيث اعترف الكثير من الفلاسفة الغربيين المنصفين بفضل العرب على الحضارة الغربية فيقول: (جوستاف لوبون): (لو أزيل العرب من التاريخ لتأخرت النهضة الأوروبية في أوروبا قرون عديدة، لقد علّمت الأمة العربية الغرب بعد أن أيقضته مؤلفات ابن سينا وما تزال تناقش في جامعة مونبلييه بفرنسا) (٧: ص ٢٢).

وإن للتربية شأنًا كبيراً في بناء المجتمعات وبناء الأفراد، وعليه فإن التربية لم تؤد واجبها في هذا الشأن ما لم تتوفر شروط معينة تساهم في تسهيل عملية التغير الإيجابي في بناء المجتمعات. أن القائمون على وضع فلسفة تربوية للتعليم العالي في العراق وأهدافه يواجهون الكثير من العقبات منها هل دولة العراق هي دولة إسلامية أو علمانية لكي يتمكن واضعي الفلسفة من تحديدها، علماً بأن هناك فلسفة جديدة هي فلسفة اقتصاد السوق أي التحكم في الإنتاج والاقتصاد والسياسة وسيطرة الشركات العملاقة، فالفلسفة التي يفكر بها المفكرون والفلاسفة لا بد من تأكيدها على (احترام الأستاذ، واحترام القانون، واحترام الرأي الآخر).

فالتعليم العالي يمتاز بعراقته وأصالته إذ يمتد تاريخه إلى قرن من الزمان حيث أنشأت أول كلية للحقوق عام ١٩٨٠. لكن أحداث العراق المتكررة في السنوات الأخيرة من القرن السابق أدت إلى تدهور المؤسسات الجامعية وهجرة الأساتذة وتردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأستاذ الجامعي وتقوقع وجمود المقررات الدراسية وعدم مواكبتها التقدم العلمي الذي يحصل في العالم المتقدم، ولذلك فقد تعرضت أركان التعليم العالي الثلاثة (الطالب - الأستاذ - المنهج) إلى التدهور والضعف وبذلك انخفض مستوى الأداء للأستاذ بسبب الظروف المعاشية الصعبة، وعدم اتصاله بالعالم المتقدم من خلال المؤتمرات والبعثات والندوات العلمية.

كما إن ضعف التجهيزات واللوازم والمختبرات وافتقارها إلى أبسط المواد أدى إلى توقفها وعدم الاستفادة منها، وإن ضعف المصادر وندرتها والاعتماد على القديم منها، كما أن عدم تلبية حاجات الطلبة وتوفير مستلزمات الدراسة من كتب ومصادر وأقسام داخلية وبعثات لإكمال الدراسة للطلبة المتفوقين أدى إلى تردي المستوى العلمي، كما إن ثبات المصادر والمقررات الدراسية على ما هي عليه سنوات عديدة وانعزال الطلبة عن أقرانهم في العلم وحصارهم ثقافياً أدى إلى تردي الوضع العلمي والثقافي في البلد.

ولذلك لا بد من وجود جهود منظمة للتغيير، وإعادة التفكير في فلسفة تربوية جديدة للتعليم العالي في ضوء المستجدات السياسية والثقافية والاقتصادية التي يمر بها العراق، ولا بد من وضع أهداف تربوية تتناغم مع متطلبات واحتياجات المجتمع ومؤسساته التربوية.

كما يجب الاهتمام بحركة البحث العلمي وربط هذه البحوث بخطط التنمية لمواجهة التحديات المجتمعية، وذلك عن طريق تنوع البحوث وشمولها وتكاملها.

وبما إن البحث العلمي يكتسب أهمية حيوية في حياة الشعوب، كونه من أبرز مباحث التقدم العلمي ومظاهر الرقي الحضاري، إذ لا يمكن تحديث الدولة ورفيها ورفي مجتمعه بدونه.

ولذلك يعد البحث العلمي عماد عصرنا الحاضر وهو العمود الفقري لجسم العملية التربوية، فهو الذي يساهم في حل مشكلات المجتمع، ويساهم في إعداد الكوادر العلمية المتدربة والفنية، ويسهم في رسم خطط التنمية الشاملة وتنفيذها.

وفي إحصائية أجريت في عام ١٩٩٠ م، من قبل اليونسكو أن الدول المتقدمة تنفق أموالاً طائلة على البحث العلمي، ففي اليابان تنفق (٣%)، وفي الولايات المتحدة الأمريكية (٣.٨%)، وفي ألمانيا (٣.٩%) من الدخل القومي، أما في الوطن العربي ففي أحسن أحوالها لاتصل إلى (١%) ولذلك نلاحظ إن الكثير من البحوث العلمية لم تجد طريقها إلى التطبيق وهذا يؤدي إلى خسارة مضاعفة في الموارد المالية والبشرية، كما إن فقدان التخطيط المركزي لخطة البحث العلمي يؤدي إلى فقدان حلقة الاتصال بين نتائج البحوث والإفادة منها في المجالات العلمية.

أن مكانة الأستاذ الجامعي في المجتمع مكانة مرموقة بوصفه أرقى رموز المجتمع، لكن تردّي وضعه الاقتصادي تنعكس سلباً على تأدية واجباته قد يسبب له إحباطاً .

حيث أكدت إحدى الدراسات الميدانية يعانون من نواقص عديدة في حياتهم لم يستطيعوا تلبيتها لأنفسهم ولأسرهم ومنها:

حيث تبين إن (٣٨%) من الأساتذة الجامعيين لا يملكون سكناً خاص بهم وبعوائلهم، وإن (٦٩%) لا يملكون واسطة نقل (سيارة خاصة أو التي تعد من الأشياء الكمالية)، وإن (٨٤%) لا يملكون رصيماً في المصرف، وإن (٩٤%) لا يتمتعون بشبكة المعلومات (الانترنت)، وإن (٨٥%) لا يوجد لديهم بريد الكتروني، وإن (٥١%) لم يسافروا إلى خارج العراق، وإن (٨٩%) يعتمدون على أجهزة التدفئة النفطية، وإن (٦٢%) لا يملكون من أجهزة التبريد (المكيفات) بل سوى المبردات، وإن (٧٢%) لا يملكون هواتف نقالة.

لذا يرجى الاهتمام بهذا العالم والمفكر والفيلسوف لان تقدم البلد علمياً متوقف على علمه وإعداد الكوادر التي تساهم في إعدادهم، كما على الدولة أن تشملها بالرعاية الصحية الشاملة وإن تعطيها الفرصة الكافية للحصول على العلم من أي بلد وذلك عن طريق المشاركة في المؤتمرات العلمية والسفر والاطلاع على خبرات وتجارب العالم التربوية .

هدف البحث: يهدف البحث الحالي التعرف على فلسفة وأهداف التعليم العالي في العراق.

حدود البحث: حدد البحث الحالي بفلسفة وأهداف التعليم العالي في العراق للعام الدراسي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤.

تحديد المصطلحات:

الفلسفة: هي النشاط الثقافي الذي يعبر فكراً عن أوضاع المجتمع والثقافة ومشكلاتها ويحاول تعديلها. والفلسفة: هي أفكار مترابطة في صور مذاهب فكرية تتسق في بحثها عن الحقيقة الكونية وظواهرها البشرية والطبيعية فهي تبحث في أصول الأشياء والظواهر من حيث معانيها وقيمتها وعلل وجودها. وهي أيضاً وجهة نظر شخصية موحدة تقوم بتوجيه سلوك الفرد وتفكيره. فلسفة التربية: هي النظرية التربوية التي تنبثق من النظريات والأفكار الفلسفية التي تبرز في حضارة معينة.

فلسفة التربية: هو ذلك الجهد العلمي الذي يعبر عن نفسه في شكل نسق فكري منسق أو نظرية علمية تحدد غايات التربية وأهدافها البعيدة التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها. الأهداف التربوية: هو عمل منظم قائم على استبصار سابق للنهاية الممكنة في ظل ظروف وإمكانات موضوعية مصاحبه، وهو وصف لنمط من أنماط السلوك ينتظر حدوثه في شخصية المتعلم نتيجة لمروره في خبرة تربوية معينة وقد تختلف الأهداف باختلاف الفلسفات التربوية. التربية ومدى تأثيرها في التغيير الاجتماعي:

لقد اختلف المفكرين التربويين في وضع أولويات أساسية في تغيير المجتمعات فمنهم من قال: أن المجتمعات لا تتغير ولا يحدث فيها تطور ما لم تتغير التربية التي تمارس في ذلك المجتمع. وبذلك تكون التربية قادرة على تكوين مجتمع الغد في حين يرى فريق آخر من المفكرين أن التربية عاجزة عن إحداث تغييرات في المجتمعات وعليه تكون التربية تابعة إلى المجتمع وليس مبدعة لأن لكل مجتمع نظامه التربوي الخاص به، وهي في هذه الحالة عبارة عن الوليد للنظام الاجتماعي الذي يكون بمثابة والدها. ولكن هناك رأي ثالث لفريق آخر من المفكرين والقادة التربويين الذين يعد التربية قادرة على إحداث التغييرات في المجتمع وأيضاً إن المجتمع قادر على إحداث التأثير في التربية وإن بينهما أخذ وعطاء متبادلين وقد يرى أصحاب الرأي الأول بأن التربية قادرة على إحداث التغييرات وهي المسؤولة عن قيام عصر جديد، وهذا يحدث من خلال ما يجري من إصلاح في المؤسسات الاجتماعية والقيم والتقاليد، ولذلك أكد كثير من المفكرين بأن التوارث التي تحدث في البلدان والشعوب لا تحدث ما لم تسبقها ثورة في المجال التربوي.

حيث أكد المربي السويسري الشهير (بستالوتزي) الذي يقيم تواصلاً بين المسألة التربوية والمسائل الاجتماعية والسياسية والذي يعبر عن قوله: (كونوا أولاً أناساً لتكونوا من جديد مواطنين ولتكونوا دولة من جديد) (٤: ص ٢٥٤).

وقد أكد كثير من المفكرين والمربين التربويين دور التربية في بناء المجتمع وتغييره حيث أكد (فيرير) المربي السويسري: (إن المدرسة الفعالة هي التي تفعل فعلها في الطفولة وليس الاقتصاد والسياسة) (١٣: ص ٢٥٤).

كما أكد آخرون بأن هدف التربية أن تصل عن طريق العمل إلى صياغة المجتمع صياغة خلقية.

وعليه فقد أكد كثير من رواد التربية الحديثة أن التربية قادرة على بناء مجتمع الغد وقدرتها على الإسهام في تطوره. وتعد التربية إمكانياتها وقدرتها الذاتية على تجديد الهيئات والمؤسسات التي تكونها والقضاء على المؤسسات والهيئات القديمة والتي تعدها فاسدة ولا تصلح لتقدم المجتمعات وتطورها.

وإن مجتمع الغد إما أن تصنعه المدرسة وإما ألا يكون. وإن التغيير لا يكون عن طريق العنف كسبيل إلى الثورة، وإن فكرة التمسك بزمam السلطة هو الوصول إلى تطوير المجتمع، وعليه فإن تغيير الإنسان أهم من تغير المجتمع أي أننا لا نستطيع أن نعتبر المجتمع إلا إذا غيرنا الإنسان، وبهذا نصل إلى أن الفرد هو نتاج التربية.

أما بخصوص أصحاب الرأي الثاني والتي تعد التربية عاجزة عن تغيير المجتمع وهي له تابعة وخاضعة.

وقد أكد المربي البولوني المعاصر (سوشودو لسكي) فقد انتقد الأسطورة التقليدية القائلة بانبعث المجتمع عن طريق تربية الجيل الجديد حيث أكد أصحاب هذا الرأي بان الدولة أو المجتمع هي التي تحدد للمدرسة أهدافها وليس المدرسة هي التي تحدد أهداف الدولة، حيث أكد عالم الاجتماع الفرنسي (دور كهايم) الذي يقول إن النظريات التربوية غالباً ما توضع من أجل نقد التربية والكشف عن نقائصها وتحديد ما سيكون عليه مستقبلاً وتنظيم التعليم وفق مشيئتها وخيالها ولذلك يعتقد مفكرين هذا الرأي انه من الممكن أن يعاد تنظيم التربية والإعداد وفق الأفكار والقيم التي يؤمنون بها ويتبنونها (٤: ص ٣٢٨).

وأكد الكثير من المؤمنين بهذه الأفكار بان التربية الحديثة لن تستطيع أن تفرض غاياتها ما دام نظام التعليم العام متبعداً للقوى التي أنشأته .

أما بخصوص الرأي الثالث الذي يقف رواده ومناصر بما يتصل بدور التربية في تغير المجتمع، موقفاً توفيقياً فلا هو يقول بالدور الحاسم للتربية في بناء المجتمع ولا هو ينكر هذا الدور وينكر على التربية قدرتها إلى الاضطلاع به أو الإسهام فيه بقدر واسع.

إن هذا الموقف التوفيقى هو الذي نجده ذائعاً وشائعاً لدى جمهرة كبيرة من المفكرين والمربين حتى ولو تباينوا في وجهات نظرهم واستند كل منهم إلى حجج مختلفة فقد أكدوا بان التربية وحدها عاجزة على أن تغير المجتمع وعليها أن تضاف إلى جهودها جهود سائر ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولذلك عدة التربية من وجهة نظرهم هي نظام كلي شامل بينها وبينه صلات اخذ وعطاء وروابط تأثير وتأثر ولذلك قد يكون تغير المجتمع كلياً شاملاً لكل مقوماته، وقد لا يكون. ولذلك فانه يحتاج إلى العمل المتوازن والمتربط من أجل تغيير مقومات المجتمع كلها.

فدور التربية قد يكون أساسياً ويحتل مكان الصدارة لان غايته تغيير الإنسان وبالتالي تغيير المجتمع. وبما أن التربية مرتبطة بحاجات التنمية وإعداد القوى العاملة في المجالات كافة وهذا ينعكس على إعداد الطلبة الذين هم داخل النظام المدرسي وخارجه وتبعاً لسوق العمل وتلبية حاجات المجتمع كافة. ولذلك فان التربية داخل المؤسسات التربوية أو خارجها أي في مراكز التدريب ومؤسسات العمل والتأهيل، ولذلك غدا عمل التربية جزءاً من عمل المجتمع وعليه فان أي تغيير في النظام التربوي لابد أن يسري إلى كيان المجتمع

عن طريق شبكة الاتصالات، وأي تغيير في النظام الاجتماعي لا يكون ذو فائدة وتأثير واضح إلا إذا توغل في شرايين النظام التربوي وتفاعل معه.

إن الكثير من المفكرين والمربين التربويين يرون أن لتراث المجتمع تأثير كبير في بناء شخصية الأفراد وعليه فإن الأفراد منذ نعومة أظافرهم يتمثلون هذه القيم والعادات وغرسها في نفوسهم عن طريق الآباء والأمهات وأفراد المجتمع.

ولذلك فإن جزء من هذه القيم والعادات قد تأخر التطور لكونها خرافات قديمة ولذلك لابد من تجاوزها والنظر إليها نظرة نقدية ونبد كل التصورات والمعتقدات البالية التي تحول دون تقدم الفرد والمجتمع.

وان من أصحاب هذه النظرية التوفيقية (إستراتيجية تطور التربية العريقة) (١٣:ص ٣٢) وتقرير منظمة اليونسكو الذي وضعته لجنة برئاسة (ادغارفور) وب عنوان (تعلم لتكون) (٢:ص ٤٥).

ولذلك أكدت إستراتيجية تطوير التربية أن التغيير الذي تسعى إليه في البنى الاجتماعية يحتاج إلى أن ننهض بالتربية ونطورها ولذلك فإن هناك تواصل وترابط بين جهد التربية وسواها في إحداث التغيرات الاجتماعية في المجتمعات وهذا يحدث بشكل إيجابي حينما توافرت فرصها وعمّ مبدأ تكافؤ الفرص أمام المواطنين وصلحت أهدافها ومحتوياتها وطرائقها وأساليب تقويمها وبذلك تصبح وسيلة مهمة من وسائل التغيير الاجتماعي. وبذلك تؤكد إستراتيجية التعليم بدور التربية الكبير في التغيير الاجتماعي.

أما بخصوص (تعلم لتكون) فقد كانت هناك مجموعة من الآراء المرتبطة بكثير من الفلسفات فمنها من يعتبر التربية كيان قائم بذاته ومن أجل ذاته وآخر من يرى أن التربية يجب عليها أن تغير المجتمع وآخر من يرى إن التربية ومستقبلها خاضعات بصورة حتمية لعوامل البيئة التي تحتضنها وتؤثر فيها بشكل أو بآخر.

وهناك رأي آخر: وهو الرأي الذي اشتق من الآراء الثلاثة السابقة والذي يقول (إن التربية هي أصل الفساد المتفشي في المجتمع بل هي التي تنشره وتحافظ عليه). وهي في نظر هؤلاء المفكرين والمربين لها وظيفتين أساسيتين هما:

المحافظة على الوضع والتجديد فهي مؤسسة تابعة للمجتمع لا بد أن تعكس خصائصه الرئيسة، وإذا ما عجزت عن إحداث هذا التغيير وتصحيح أوضاع المجتمع فإنها تغدو مجرد جهاز سلبي.

ولذلك يرى أصحاب هذا الرأي أن أي تفكير في غايات التربية لا يمكن أن يكون في عصرنا إلا تفكيراً عميقاً في أزمة القيم والمؤسسات الاجتماعية التي تنطوي وراء التربية، وعليه أن يكون هذا التفكير مرتبطاً بالتاريخ والثقافة الماضية للمجتمع.

وعليه لا بد للتوصل من خلال ما قدم إلا أن غايات التربية لا تأتي من فراغ ولا هي وليدة التفكير النظري الخالص، وإنما تنبثق من واقع الحياة الاجتماعية وواقع البيئة الثقافية والصلة بين فلسفة التربية التي تعنى بوضع الغايات التربوية والسياسة التربوية التي يقرها المجتمع انطلاقاً من الواقع الاجتماعي القائم ومن نظريته الخاصة إلى الأمور نظرة متداخلة متكاملة وإن لا تكون هناك حواجز بين الفلسفة التربوية والسياسة التربوية.

لقد أكد المربي الفرنسي (أوبير) بهذا الخصوص بقوله: إن الإنسان الذي تود التربية أن تحققه فينا ما هو الإنسان الذي خلقت الطبيعة وإنما هو الإنسان كما يريد المجتمع أن يكون ولذلك فلا تربية بلا مجتمع ولا مجتمع بلا تربية، بمعنى أن كل مجتمع ينزع إلى أن يستمر ويبقى في اتجاه نموه الماضي ومنازعة تطلعاته الحالية.

وبذلك يصبح الفرد صناعة اجتماعية عن طريق التربية (٩: ص ٧٨).

إن مثل هذه الأفكار ينتقدها (أوبير) لأنها تجعل من التربية عملاً يقترب من الترويض.

إن اتخاذ المجتمع وحده بترائه وقيمه وأفكاره الشائعة غاية للتربية موقف مرفوض لأنه عدّ التربية صناعة اجتماعية وهي الغاية الأولى التي توضع مقابل الغايات الطبيعية وبذلك تخرجه من غرائزه إلى رغباته الإدارية.

وفلسفة التربية من وجهة نظره هي العمل على تنظيم الكائن الإنساني ووحدته وتأليفه تأليفاً جديداً ومستمراً وحمايته قبل كل شيء من القوى المختلفة التي تنازعه في اتجاهات متباينة ووقايته من مخاطر تشتت أفكاره وانحلال إرادته (٩: ص ٧٩).

وعليه فإن التربية طبيعية لا لأنها تتبنى غايات الطبيعة المزعومة ولكن لأنها تنظم عملها وفق هذه الطبيعة، وإنها اجتماعية لان الاندماج بحياة الجماعة هو الوسيلة الوحيدة التي تكشف للإنسان عن القيم التي ينشأ عليها ليقوي شخصيته، وهي أيضاً تربية إنسانية لان غايتها النهائية هي دوماً الإنسان واستقلاله الروحي (٩: ص ٨٣-٨٤).

فلسفة التربية ووقتنا الحاضر:

إن التربية في هذا الوقت اكتسبت مهمة استثنائية مميزة لأنها مطالبة بان تكون أصيلة ومسايرة لروح العصر في أساليبها ووسائلها وطرائقها وان تكون واضحة الأهداف وأساسها يستوعب الفلسفة السياسية التي يؤمن بها المجتمع العراقي والعربي وتأخذ بالتقدم العلمي والتكنولوجي وتلبي الطموحات الوطنية والقومية وتعمل على إعادة تكوين الشخصية العراقية وفق المنظور الثوري الذي يهدف إلى بناء المجتمع الديمقراطي الجديد.

وهناك مجموعة من المبادئ التي تحدد الأهداف التربوية:

١. الإيمان بالله وبحرية الاعتقاد والتمسك بالمثل الإسلامية والقيم العربية.
٢. الإيمان بكرامة الإنسان واعتباره قيمة عليا من اجل خلق المواطن الصالح.
٣. اعتبار اللغة العربية هي اللغة الأم لكونها لغة القرآن الكريم.
٤. الإيمان بالديمقراطية وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص.
٥. الأخذ بالعلم وتطبيقه في العمل.
٦. الاهتمام بالتراث والاعتزاز برموز العراق والأمة العربية والاقتداء بهم.
٧. التطلع إلى المستقبل ومسايرة التقدم العلمي وتشجيع الابتكار والإبداع.
٨. الانفتاح والتعاون مع الشعوب الأخرى من اجل تحقيق السلام العادل.

٩. تنمية الروح الوطنية وتحقيق الاستقلال الكامل والمحافظة على ثروات البلاد.

١٠. إشاعة احترام العمل اليدوي وتنمية روح العمل الجماعي.

الهدف الشامل والأهداف الفرعية :

إذن لابد أن يحدد هدفاً عاماً للتربية يكون هدفاً شاملاً للنظام التربوي في العراق وهو:

تنشئة جيل واع مؤمن بالله وبرسالات السماء، محب لوطنه وأمته ، آخذاً بالتفكير العلمي، مسلحاً

بالعلم والخلق المنفتح على الفكر الإنساني في إطار الأصالة والمعاصرة.

وعليه تنبثق من هذا الهدف العام الشامل أهداف فرعية منها:

١. الهدف الإنساني

٢. الهدف الديني

٣. الهدف الوطني

٤. الهدف القومي

٥. الهدف العلمي

٦. هدف العمل

٧. هدف الأصالة والمعاصرة

٨. هدف التربية المستمرة

٩. الهدف الإنسانية

كان ينظر إلى التربية على إنها العملية التي تتم في المدارس فقط، أحياناً تفهم التربية على إنها التعلم. فهي الوسيلة لبقاء المجتمع وتنمية أفرادهِ. وهي تعني نقل التراث الثقافي من جيل إلى آخر. فالتربية وظائف عديدة تقوم بها فهي تقوم بنقل التراث الثقافي ومسايرة متطلبات العصر والتوجيه والسيطرة الاجتماعية وتحقيق النمو الكامل للفرد وتكوين اتجاهاته السلوكية واكتسابه الخبرات واللغة والقيم الخلقية والاجتماعية.

أن الحديث عن التربية وما يتصل بالفلسفة والأهداف السياسية التربوية إنما تتجه بالدرجة الأولى إلى هذا العصر وما يتضمنه من قضايا ومشكلات مترابطة نتيجة الانفجار المعرفي والتقدم العلمي والتكنولوجي والتغير السريع وما نجم عن ذلك من تطورات متلاحقة نتيجة ثورة التصنيع وحركة التقدم في مجال العلوم وتراكم المعرفة مما يستدعي إعادة النظر في الجوانب العلمية التربوية.

أن التربية تستند إلى أصول فلسفية وذلك من خلال معالجتها الفرد في إطار المجتمع الذي يوجد فيه، ولذلك لا بد لها أن تبني عملها وخططها على مفاهيم واضحة بشأن طبيعة الفرد وطبيعة المجتمع والقيم التي يسعى لتحقيقها وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي الذي يحقق هذا النوع من القيم ونوع المواطن الذي ينبغي أن يترجم هذه القيم في أنماط سلوكية وعليه فإن الفلسفة هي النشاط الثقافي الذي يعبر فكراً عن أوضاع المجتمع والثقافة ومشكلاتها ويحاول تعديلها. فالتربية إذاً هي ذلك المجهود العلمي الذي يهدف إلى ترجمة قيم هذه الفلسفة إلى اتجاهات وعادات ومهارات سلوكية لدى الفرد ولهذا فإن جميع المذاهب الفلسفية

تتضمن اتجاهات تربوية، حيث إن الفلسفة بدون نظام تربوي أو مضمون تربوي تفقد ركناً أساسياً من أركانها، فالتطبيق التربوي يساعد على أن نرى المسائل الفلسفية في مجالها الطبيعي.

ولابد لنا من التأكيد في هذا السياق بان الظروف الراهنة التي يعيشها قطرنا العراق وهو يواجه التحديات المختلفة من احتلال وتدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية، فلا بد من إجراء تغييرات جذرية في بناء فلسفة تربوية جديدة ومناهج متطورة متفقة مع هذه الفلسفة.

فلسفة التربية هي الرؤيا الفكرية والنظرة الشاملة التي تستند إليها الأهداف السياسية التربوية الشاملة الواضحة.

الأهداف التربوية: هو عمل منظم قائم على استبصار سابق للنهائية الممكنة في ظل ظروف وإمكانيات موضوعية مصاحبة. وهو نمط من أنماط السلوك ينتظر حدوثه في شخصية المتعلم نتيجة لمروره بخبرة تربوية أو موقف تعليمي معين.

إن الأهداف التربوية تختلف باختلاف الفلسفات التربوية وكذلك باختلاف ثقافات المجتمع ونوعية الأهداف وطبيعتها وأثرها في العملية التربوية.

وتتصف الأهداف التربوية بكونها متعددة متغيرة الزمان واختلاف المكان والثقافة ولذلك فإن الأهداف التربوية تخضع إلى مصادر ومنابع عديدة تميزت بكونها مترابطة ومن هذه المصادر:

. الطبيعة الإنسانية

. الطبيعة الثقافية . حيث إن التربية هي جزء من ثقافة المجتمع.

. نوع المجتمع الذي تخدمه التربية فهي تتأثر بالجوانب الاجتماعية.

. البيئة الأسرية التي يعيش بها الأفراد وما يكتسبه من اتجاهات وقيم.

. العلاقة بين ثقافة مجتمع المواطن والمجتمعات الأخرى.

وعليه لابد أن تتميز هذه الأهداف بمعايير منها.

- إن تكون الأهداف واقعية ومتلائمة مع أحوال ذلك المجتمع وإن تكون متكاملة مترابطة من أجل

معالجة المشكلات التي تواجهها وإن تكون هذه الأهداف مرنة ويمكن أن يجري فيها بعض التغييرات نتيجة للظروف التي تمر بها، ولابد من قياسها واختيارها وإن تتابع نتائجها باستمرار .

أما بخصوص أهداف التعليم العالي في القطر العراقي لا بد أن يكون منسجماً مع الأهداف المرسومة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وجعل التعليم قوة إنتاجية ضخمة وأداة لتوجيه الجيل الجديد علمياً وإنسانياً وديمقراطياً تقدماً.

وان يزود بالمعلومات العلمية ويكون أدائه حسن وتحقيق غايات الأهداف التربوية ومن هذه الغايات:

١. أن يكون النظام التربوي منبثق من الأهداف الوطنية.

٢. التربية لا بد أن تكون أداة للتحويلات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وتكون وسيلة لغرس القيم السامية.

٣. لابد أن تكون هناك علاقة بين النظام التربوي والجوانب الأخرى من أجل خدمة المجتمع.

٤. لابد أن تكون شاملة ومتكاملة ويكون التخطيط وفق خطة مسبقة .

٥. تحقيق ديمقراطية التعليم وفقاً لمبادئ تكافؤ الفرص وإحداث التوازن في النظام التربوي.
٦. تجديد النظام التربوي وذلك عن طريق زيادة الكفاءة الداخلية والخارجية.
٧. تجديد معلومات الأساتذة وذلك عن طريق إيفادهم إلى الدول المتقدمة تربوياً للإفادة من أنظمتها وخططها التربوية وما توصلت إليه العلوم الجديدة في اختصاصهم.
٨. لا بد أن يقوم هذا النظام بين فترة وأخرى للإطلاع على مدى فائدته أو عدمه.
٩. الاهتمام بالمناهج الدراسية وإضافة ما هو جديد باستمرار.
١٠. إصدار التشريعات المستمرة من أجل تحسين مستوى الأداء والارتقاء بالعملية التربوية.
١١. الاهتمام بالخريجين وتوفير فرص التعيين وعدم إهمالهم .
١٢. الاهتمام بالبحث العلمي وزيادة النشاطات العلمية والبحثية .

المصادر

١. الأديب، فتحي وآخرون، تدريس العلوم والتربية العلمية، دار المعارف بمصر، القاهرة / ط ١ / ١٩٦٧.
٢. أدغارفور، تعلم لتكون، ترجمة حنفي بن عيسى، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، منشورات اليونسكو، ١٩٧٤ .
٣. إسماعيل، سعاد خليل، مفاهيم واتجاهات جديدة في التخطيط لتطوير المناهج، مجلة التربية الحديثة العدد ٣ / ١٩٧٤.
٤. أفانزيني، الجمود والتجديد في التربية المدرسية، ترجمة عبد الله عبد الدايم، بيروت، دار العلم للملايين، ص ٢٥٤، ١٩٨١.
٥. بحري، منى يونس، عايف حبيب، النهج والكتاب / كلية التربية / جامعة بغداد / ١٩٨٥.
٦. الجمهورية العراقية، وزارة التربية، المجموعة الكاملة للتشريعات التربوية، بغداد، ١٩٧٨.
٧. الخفاجي، محمد عبد المنعم، الإسلام والحضارة الإنسانية، لبنان، دار الكتب اللبنانية، ١٩٧٣.
٨. الدليمي، أحمد خلف صالح، اتجاه المرشدين التربويين نحو عملهم، كلية التربية / جامعة بغداد ١٩٨٨، رسالة ماجستير غير منشورة.
٩. رونية أوبير، التربية العامة، ترجمة عبد الله عبد الدايم، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٧.
١٠. الزهيري، عبد الكريم، تقويم أداء المشرف الاختصاصي الإداري في ضوء مهماته الإشرافية، كلية التربية / جامعة بغداد / ١٩٩٤، رسالة ماجستير غير منشور.
١١. الزهيري، عبد الكريم، الفكر التربوي في العراق خلال القرن العشرين، كلية التربية، جامعة بغداد، ٢٠٠٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة.
١٢. العدوان، أحمد مشاري، في الفكر الإسلامي، مجلة عالم المعرفة، المجلد السادس، العدد الثاني، الكويت، ١٩٧٥.

١٣. محمد أحمد الشريف وآخرون، إستراتيجية تطوير التربية العربية، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، طرابلس الغرب، ١٩٧٩.
١٤. مرسى، محمد منير، الإدارة التعليمية، أصولها وتطبيقاتها/ القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٤.
١٥. مصلح، أحمد منير، نظم التعليم في المملكة العربية السعودية والوطن العربي/ الرياض، مطبوعات جامعة الرياض، ١٩٧٤.
١٦. هيزر صامويل وتوماس، وليم، تولي القيادة، في القيادة العسكرية وعملها، ترجمة سامي شهاب، ط٢، المكتبة العالمية والمؤسسة العربية للدراسات النشر، ١٩٨٤.